



أوراق عمل:

ورقة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
إلى المنتدى اللبناني الرابع
رؤية متكاملة للتنمية الزراعية
في لبنان

2009/2/11

مدخل عام:

يعتبر لبنان من أكثر دول المنطقة تمتعاً بالخصائص الزراعية ومع ذلك فإن ترتيبه متأخر بينها، سواء لناحية مساهمة الزراعة في الناتج المحلي القائم التي لا تتجاوز 5%، في مقابل 14.3% لتونس و19.3% للمغرب، و15.8% لمصر و24.1% لسوريا...، أو لجهة حصة قطاعي الإنتاج السلعي التي انخفضت من حوالي ثلث الناتج قبل الحرب الأهلية إلى أقل من 13% حالياً، فيما تصل هذه النسبة إلى 28% في سوريا و32% في تونس وأكثر من 40% في المغرب.

والمفارقة هي أنّ تضاؤل الإنتاج السلعي المحلي لم يكن لصالح قطاع الخدمات كما هو شائع، بل لحساب ما يمكن تسميته باقتصاد الدّين، فمع زيادة أهمية التدفقات المالية لتأمين خدمة القروض الحكوميّة سنوياً، بات من مصلحة مزيد من الوحدات الاقتصادية الانسحاب من دورة الإنتاج الحقيقي للاستفادة من تيار الأموال المتدفق، لتصبح قطاعات الإنتاج المتوقفة عن النمو مسؤولة عن تسديد مزيد من الأعباء الناشئة عن دين عام وخاص يزداد بسرعة.

أربعة أخطاء في النظرة إلى الزراعة:

إن تحقيق إجماع جديد حول الزراعة يبدأ من التعامل مع القنوات التي فرضت نفسها على الموقف السياسي العام من الزراعة، وارتبطت بعدة أخطاء في تحديد أهمية هذا القطاع:

الخطأ الأول: "إن مراعاة مبدأ التجارة الحرة، وحرية انتقال السلع عبر الحدود يعني أن مفهوم الأمن الغذائي بات جزءاً من الماضي".

وهذا غير صحيح، لأن المشكلة ليست في طريقة الحصول على ما يكفي من غذاء، بل في الحصول عليه بأسعار مقبولة وشروط مناسبة، وأن لا ينعكس ذلك سلباً على الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

وللمقارنة، بلغ مؤشر "إنتاج الغذاء للفرد الواحد" في لبنان 96.85 حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO، وهذا أدنى معدل تحققه إحدى الدول ذات الخصائص الزراعية في المنطقة، فيما سجّل هذا المؤشر: 133 في المغرب و131 في الجزائر

و120 في إيران و114 في الأردن، و108 في تونس و102 في سوريا. ومن مؤشرات الانكشاف الغذائي الأخرى في لبنان كلفة تمويل الفجوة الغذائية البالغة أكثر من 1600 مليون دولار سنوياً، و الصادرات الزراعية التي تغطي 25% فقط من فاتورة الاستيراد، والناج الزراعي الذي يؤمن أقل من 44% من الاستهلاك المحلي.

إن الاعتماد على الاستيراد لإطعام المقيمين مجازفة تتضمن المخاطر التالية:

1- كبح النمو الاقتصادي واستنزاف أرصدة العملات الصعبة والإضرار بمركز البلد في المبادلات الدولية.

2- التبعية التامة للأسواق الخارجية، وفقدان هامش المناورة الذي يتيح للاقتصاد المحلي استيعاب الأزمات المستوردة، مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً في العامين الماضيين.

3- تدهور الشروط البيئية والبشرية ما يجعل العودة إلى الزراعة أمراً مكلفاً وصعباً، ويقلل من إمكانية التعاطي الفوري مع تقلبات الأسواق.

الخطأ الثاني: "إن ارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي، وعجز المنتجات الزراعية عن منافسة مثيلاتها في الدول المجاورة، دليل على أن لبنان لا يمتلك مزايا نسبية في الزراعة".

هذا أيضاً غير دقيق، فالمزايا ليست معزولة عن السياسات العامة وتصرفات المنتجين، إذ أنّ النهوض بالقطاع رهن بسعي الحكومة إلى تحقيق أهداف من شأنها خفض التكاليف وتحفيز المنافسة وتحسين المزايا التنافسية. ويقف على رأس هذه الأهداف زيادة السعة الإنتاجية للقطاع والعمل على استثمار موارده المتاحة كاملة. فالأراضي المزروعة التي فقدت ثلث مساحتها منذ بداية التسعينات، تمثل فقط نصف الأراضي الصالحة للزراعة. ووفق أقل التقديرات تفاؤلاً يمكن رفع الرقعة الزراعية في لبنان من 248 ألف هكتار مزروعة فعلاً إلى 640 ألفاً، كما يمكن مضاعفة الأراضي المروية عبر تنفيذ الحكومة لخططها الجاهزة في مجال تطوير البنى التحتية الزراعية وتنفيذ المشاريع المائية الكبرى المقررة سلفاً، ولا تتجاوز كلفة هذه المشاريع قيمة القروض الزراعية التي

وقعها مجلس الإنماء والإعمار منذ عام 1992 ولم تستخدم بعد، وتصل قيمتها إلى حوالي 700 مليون دولار.

الخطأ الثالث: "إن انضمام لبنان إلى المعاهدات والمواثيق متعددة الأطراف، يملي عليه تحرير أسواقه والانسحاب تماماً من دعم ومساندة القطاعات المنتجة بما فيها الزراعة".

على العكس من ذلك، إن توقيع لبنان على اتفاقية الغافتا وانضمامه إلى الشراكة المتوسطية، ودخوله الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية، يفرض على الحكومة مضاعفة جهودها، لمساعدة القطاعات المهددة على التكيف مع موجبات الانضمام إلى تلك الاتفاقيات، والاستفادة من الفرص التي تؤمنها، وتعديل التشريعات والقوانين المتعلقة بالشروط الفنية والصحية، ومراقبة الجودة، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، وغير ذلك من الإجراءات التي تتطلب زيادة تدخل الدولة وتعميق حضورها في النشاط الاقتصادي العام لا العكس... هذا إلى جانب التطبيق الحازم للإجراءات الاستثنائية التي تتيحها منظمة التجارة العالمية على صعد مكافحة الإغراق والاعتراض على الإجراءات التمييزية والاستفادة من المعاملة الاستثنائية التي يمكن أن تستفيد منها القطاعات المهددة بالزوال نتيجة المنافسة غير المتكافئة.

الخطأ الرابع: "إن دعم الزراعة هو في أغلب الأحيان لأسباب اجتماعية وليس لكونها نشاطاً اقتصادياً منتجاً".

بيد أنّ الدراسات الحديثة أكدت أنّ الزراعة هي نشاط اقتصادي مجدٍ وله آفاق مستقبلية، وقد أعاد البنك الدولي في تقريره للعام 2008، التأكيد على دور الزراعة الرئيسي في التنمية، وأنها نشاط اقتصادي منافس، ومن المؤشرات اللافتة في هذا المجال، تراجع الفقر الريفي في البلدان النامية من 37% إلى 29% بين عامي 1993 و 2002، في مقابل بقاء الفقر المديني على حاله تقريباً. وبحسب بيانات منتقاة لعينة من الدول، فإنّ نمو الناتج المحلي القائم المتأتي من النشاط الزراعي يؤدي إلى تخفيض الفقر مرتين ونصف أكثر من النمو الناتج من الأنشطة الأخرى، (يصل هذا الرقم إلى ثلاث مرات ونصف في الصين البلد الذي يشهد نهضة صناعية عظيمة، و2.7 مرة في دول أميركا

اللاتينية)، أما تجربة البلدان الإفريقية الأشد فقراً فتدل على وجود ارتباط قوي بين النمو الزراعي وتحسن شروط الاقتصاد الكلي.

هناك علاقة مزدوجة إذاً، بين التنمية الزراعية وكل من التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة ومكافحة الفقر والجوع من ناحية ثانية، و بقدر ما يحقق الإنفاق على الزراعة أهدافاً اجتماعية مهمة فهو عنصر لا غنى عنه في دفع النمو وتحقيق الرفاهية. بل إنّ بوسع الزراعة تقديم فرص استثمارية مجزية للقطاع الخاص والمساهمة في تطوير الاقتصاد الريفي غير الزراعي.

1 - المحاور الرئيسية للتنمية الزراعية في لبنان:

- مقدمة:

تصرّح الوثيقة التحضيرية للمنتدى اللبناني الداخلي المزمع عقده في الأسبوع الأول من شباط 2009، عن نفسها بأنها تشكل الحد الأدنى للخطوط العريضة اللازمة لوضع المعايير الضرورية لصياغة سياسة زراعية متناسقة وطموحة. ومن دون أن يعد ذلك تقصيراً أو قصوراً، بل ربما يكون نتيجة حرص المنتدى على تبني منحى توافقي قدر الإمكان، فإننا لم نجد أي مبرر لإسقاط عناوين تعد أساسية في الموضوع الزراعي من جملة الخطوط العريضة، كمسألة الري والموارد المائية وقطاع التصنيع الزراعي وقطاع الإنتاج الحيواني. فضلاً عن عوامل موضوعية تؤثر سلباً على القطاع الزراعي برمته، كالسياسة النقدية على سبيل المثال بما تتسبب به أسعار الصرف ونقص السيولة من ارتفاع كلفة الإنتاج بشكل مصطنع من جهة وتجفيف مصادر التمويل من جهة أخرى.

عدا ذلك، نجد أن التوصل إلى بلورة موقف توافقي في الشأن الزراعي اللبناني يحتم علينا الابتعاد عن إثارة قضايا قد تكون خلافية، مثل التعرض لحقوق الميراث لدى الأسر(الفقرة الأخيرة صفحة 7).

وعلى أية حال، فإن لدينا قناعة راسخة، كما لدى الكثيرين، بأن مشكلة الزراعة في لبنان لم تكن يوماً في تشخيص الواقع الزراعي أو تحديد الأهداف والأغراض والسياسات بقدر ما كانت دوماً في تعطيل الإرادة السياسية وفقدان النية الصادقة للتنفيذ، لأسباب تتصل بالتوجه العام الذي يحكم السلوك الاقتصادي للممسكين بالسلطة.

مع ذلك، وإسهاماً منا في دعم جهود المنتدى لتخليص القطاع الزراعي في لبنان من القيود التي تعيق تطوره ونموه، وعلى ضوء المبادئ والأولويات التي حددها المنتدى لنفسه في سياق السعي لبلورة سياسة زراعية طموحة، وصولاً إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في رفع مستوى معيشة سكان الأرياف وحماية البيئة في الحد الأدنى وتحسين الكثير من الموازين الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية في الحد الأقصى، فإننا نرفق تصورنا لبناء قطاع زراعي لبناني واعد ومنافس..

ولكن، انطلاقاً من قناعتنا التامة بأن الدولة في صيغتها الراهنة على مستوى السياسات العامة والإدارات والمؤسسات العامة غير مؤهلة لترجمة التصور المشار إليه إلى واقع ملموس، على الأقل في المدى المنظور، فإنه بالإمكان التركيز على مفاصل محورية تمهد بحد ذاتها باستقطاب الاستثمارات نحو القطاع الزراعي، وبالتالي إحداث خرق في الواقع الزراعي اللبناني المزري. وهذه المفاصل هي على الشكل الآتي:

محور التنظيم الإرشاد والحماية، ويتضمن الإجراءات التالية:

- وضع خارطة زراعية متكاملة تطل الأراضي وأنواع الزراعات والملكيات وأنواع التربة ومصادر المياه وحجمها والمناطق المناخية، تشكل قاعدة معلوماتية وعتبة لانطلاق أي نشاط زراعي.
- إدخال ما يسمى بتكنولوجيا ما بعد الحصاد لتمكين المزارع من الحفاظ على محصوله بكمية أكبر ونوعية أفضل ولمدة أطول.
- تركيز المساعدات الفنية على إدخال زراعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وتكون مطلوبة في الأسواق.
- مسح شامل للأراضي لإزالة الشيوخ، وتعميم عمليات الضم والفرز ومن ثم وضع الخرائط النهائية للملكيات العقارية.
- ضمان المخاطر الزراعية، بما في ذلك إنشاء صندوق لتعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية.

1. **محور الانصهار والدمج التنموي:** حيث لا بد من التركيز على تفعيل ومضاعفة عمليات التنمية والإصلاحات الزراعية في المناطق الريفية التي بقيت لسنوات طويلة على هامش التنمية، وذلك من أجل تعويض ما فاتها ومساعدتها على اللحاق بالمستوى الوطني للتنمية ودمجها بالدورة الاقتصادية، ومنها بالخصوص جنوب لبنان حيث ما زالت آثار الاحتلال الإسرائيلي المديد وعدوانيته ماثلة حتى اليوم.

2. **محور البنية التحتية:** إعطاء الأولوية لكل ما من شأنه دعم البنية التحتية اللازمة للنشاط الزراعي، ولاسيما مشاريع الري المنجزة دراساتها، وخصوصاً منها الليطاني والعاصي، ومشاريع السدود والبحيرات والبرك الجبلية.

3. **محور التسويق:** ويمكن في هذا المجال اتخاذ العديد من التدابير غير المكلفة، على صعيد توسيع السوق الداخلية لمواجهة معضلة التسويق ولامتصاص فائض الإنتاج الزراعي. ومن هذه التدابير:

- إنشاء أسواق جملة في جميع المناطق اللبنانية، وإقامة المعارض الزراعية السنوية في هذه المناطق وفي الخارج لترويج المنتجات الزراعية.

- إعطاء الأفضلية للمنتجات الزراعية اللبنانية بشكل فعلي في مشتريات الإدارات والمؤسسات العامة المدنية والعسكرية.

- دعم مشاريع التصنيع الغذائي للزراعات القائمة والجديدة: كالبندورة والذرة ودوار الشمس والزيتون والمشمش والقطن والبطاطا والقمح، بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية كالحليب والدواجن والأسماك والعسل والمواشي. وكذلك الأعشاب البرية العطرية التي تعد بصناعات دوائية رائدة.

II- رؤية متكاملة لتنمية القطاع الزراعي في لبنان

أولاً: الأهداف:

إنّ مجموعة السياسات والأهداف المطروحة في هذا التصور ترمي إلى تحقيق الأغراض التالية في الحقل الزراعي:

1. الاستثمار الكامل للأراضي الصالحة للزراعة فوراً أو بعد الاستصلاح.

2. رفع مساحة الأراضي المروية إلى أقصى حد ممكن، بما يتناسب مع الموارد المائية المتاحة.

3. زيادة رسملة القطاع.

4. تطوير تدخلات الدولة في القطاع بالاعتماد على سياسات دعم هادفة، تتماشى مع السياسات العالمية والإقليمية، المتبعة في هذا المجال.

5. تحسين مداخل العاملين في الزراعة.

ثانياً: المداخل الأساسية لتنمية القطاع الزراعي:

1. مسح دقيق للأراضي الزراعية، يشمل أنواع الزراعات والملكيات وأنواع التربة ومصادر المياه وحجمها، وما إلى ذلك، تمهيداً لوضع خارطة زراعية متكاملة.

2. دراسة الأسواق المحلية والخارجية، وصولاً إلى تحديد المحاصيل المطلوبة عالمياً، فضلاً عن وضع روزنامة تتناسب مع احتياجات ومواسم هذه الأسواق، مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج المتوقعة للسير في تطبيق أحكام اتفاقية (WTO) للتجارة العالمية، لاسيما على صعيد ارتفاع فاتورة السلع الزراعية المستوردة وآثارها الموجعة على الوضع الاجتماعي.

3. توفير المناخ الاستثماري الملائم، بدءاً من تعزيز الاستقرار السياسي والأمني وانتهاءً بإعادة النظر بسياسة تثبيت الليرة، مروراً بتبسيط الإجراءات وتفعيل المحاكم.

4. وضع حد للاحتكارات المستشرية، سواء على صعيد المواد الأولية اللازمة للإنتاج الزراعي أو في مجال وسائل التسويق.

5. تشجيع الزراعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والقادرة على المنافسة.

6. حماية الإنتاج الزراعي المحلي من الممارسات الاغراقية التي يمارسها العديد من شركاء لبنان التجاريين.

ثالثاً - المبادئ الرئيسية التي ينبغي إتباعها في تنمية القطاع الزراعي:

وأهمها ما يلي:

1. اعتماد معالجات متكاملة لمشاكل القطاع الزراعي، على صعد الإنتاج والري والتمويل والتسويق والإرشاد وذلك في إطار رؤية تنموية أرحب وأوسع تطال النظام التعليمي بشقيه الأكاديمي والمهني، وبما ينسجم مع متطلبات النهوض الاقتصادي.

إذ لا يكفي، على سبيل المثال، إيجاد بنى تحتية زراعية من طرق زراعية وشبكات ري.. من دون توفير التمويل اللازم وتفعيل التصنيع الزراعي وتأمين قنوات التصريف. كما أنه لا معنى لكل ذلك من دون إدخال ما يسمى بتكنولوجيا ما بعد الحصاد لتمكين المزارع من الحفاظ على محصوله بكمية أكبر ونوعية أفضل ولمدة أطول.

ومن غير المتوقع أيضاً تنشيط دورة الإنتاج الزراعي في منطقة زراعية معينة من دون تأهيل البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لضمان عودة السكان وبقاءهم في أرضهم باعتبارهم عنصر الإنتاج الرئيسي.

2. الاستناد إلى الاستقصاء الميداني لتحديد خصائص الواقع القائم والاحتياجات في المناطق الزراعية، وبالتالي وضع البرامج بما يتلاءم مع هذه الخصائص إذ أن ما يصح في منطقة زراعية قد لا يكون بالضرورة قابل للتطبيق في منطقة زراعية أخرى.

3. النظر إلى قطاع الإنتاج الحيواني كقاعدة حيوية للنهوض باقتصاديات المناطق الزراعية في البقاع والشمال والجنوب والجبل. فالفجوة الكبيرة بين الإنتاج الحيواني بكل تفرعاته، من مواش ودواجن وأسماك ونحل..، وبين حاجات الطلب المحلي توفر السوق اللازمة لتطوير هذا القطاع متى ذلت الصعاب والمعوقات التي تواجه المشروعات القائمة حالياً وجرى تأمين الحماية الضرورية لها، وخصوصاً مع توفر المساحات الواسعة التي تصلح كمراع طبيعية، بعد تأهيلها بكلفة متدنية نسبياً، في مناطق البقاع الشمالي وعمار...

4. التركيز على إنتاج الفواكه والحبوب والخضار والجذور ذات الأنواع والمواصفات الملائمة للصناعات الغذائية اللبنانية، ومنع استيراد مدخلات هذه الصناعات، إلا بما يزيد عن الكميات التي يمكن إنتاجها محلياً، مع ضرورة إيجاد الآلية المناسبة التي تحول دون

الإضرار بالقدرة التنافسية لمنتجات الصناعات الغذائية، وذلك عبر اعتماد سياسة حماية ذكية في هذا المجال.

5. توجيه المزارعين إلى إنتاج بعض الحبوب والثمار المجففة واللوزيات التي يستورد منها لبنان كميات كبيرة، والتي يسهل حفظها بكلفة متدنية وتسويقها.

6. العمل على إدخال زراعات جديدة تتلاءم مع التعدد المناخي في لبنان، بين الساحل والمرتفعات والداخل. وفي هذا الإطار، لا بد من تغيير معظم النصب المثمرة في لبنان واستبدالها بأصناف حديثة أكثر إنتاجية وأقدر على مقاومة الأمراض والآفات ومطلوبة عالمياً. علماً أن هذه النصب غير متوافرة الآن في لبنان، وإذا توافرت فهي باهظة الثمن ودون إمكانيات الفلاحين، لا بل غير معروفة لديهم.

7. تشجيع زراعة وتصنيع الأعشاب العطرية وما يتبعها من صناعات دوائية وعطرية ومشروبات، تسد حاجة لبنان الاستهلاكية ويمكن تصدير جزء منها كزيوت عطرية ومواد استهلاكية..

8. إيجاد الآليات المناسبة لتعزيز وتطوير الأنشطة الزراعية المساندة، كالتوضيب والتخزين وما شابه...

9. تطوير وتنسيق زراعة الزهور، وإنشاء سوق مركزية لها، والسعي لإنشاء سوق عربية للزهور وشتول الزينة...

رابعاً- في الحلول والإجراءات

1- في مجال كلفة الإنتاج (الزراعي والحيواني):

- إن أسعار مدخلات الزراعة من بذور مهجنة ونصب حديثة مستوردة وأدوية زراعية ومبيدات ومعدات زراعية، وكذلك المياه واليد العاملة واستثمار الأرض والمحروقات والكهرباء، هي جد مرتفعة، ويقع معظمها تحت هيمنة الاحتكارات التجارية المعروفة في لبنان. الأمر الذي ينعكس سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية حتى في الأسواق المحلية. مما يحتم إيجاد الآليات المناسبة لتخفيض كلفة هذه المدخلات

حتى تصبح موازية على الأقل لمثيلاتها في الدول المجاورة وشركاء لبنان التجاريين عموماً.

- إيجاد السبل المناسبة لربط الإنتاج الزراعي بحاجات الصناعات الغذائية، وتشجيع نقل وتبادل المعلومات والمحصول بين المزارع والصناعي.

- العمل على تنفيذ مشاريع شق الطرق الزراعية.

- تفعيل المشروع الأخضر لاستصلاح الأراضي وتطويرها.

- إعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، من معدات وأسمدة وبذار ومبيدات، وخصوصاً تلك المستوردة لحساب تعاونيات صغار المزارعين، من الضرائب والرسوم الجمركية.

- تسوية الأوضاع المعقدة المحيطة بملكية الأراضي الزراعية، لناحية تفتتها وشيوعها، باعتبار أن هذه الأوضاع هي من المعوقات الرئيسية للاستثمار الزراعي من ناحية والحصول على التسليفات المناسبة من ناحية أخرى.

- تحسين معايير الجودة ومواصفات الإنتاج عبر تفعيل مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمؤسسة اللبنانية للمقاييس ومواصفات ومجلس البحوث العلمية الصناعية والزراعية.

- استصلاح الأراضي والقيام بحملة تشجير واسعة لمقاومة التصحر، وهناك الكثير من المشاريع المعدة في هذا المجال، والتي ما تزال تقبع في أدراج المؤسسات المعنية.

- تنفيذ المشروع الأزرق الكبير الذي وضعه بعض خبراء وزارة الزراعة وتم التخلي عن تنفيذه بدواعي نقص التمويل. إن هذا المشروع يمكن لبنان من زيادة إنتاجه من الأسماك من حوالي 3000 طن حالياً إلى أكثر من 35 ألف طن خلال سنوات قليلة وبكلفة زهيدة، مما يحسن الغذاء اللبناني ويخفض كلفته، ويرفع من دخل المزارعين والصيادين، ويزيد من فرص العمل بنسب عالية، ويجعل لبنان بلداً مصدراً للأسماك، ويحيي الصناعات الغذائية.

- تنظيم استغلال المراعي وزيادة مساحتها لتنمية الثروة الحيوانية.

2- في مجال الري:

زيادة المساحات المروية، عبر تنفيذ المشاريع المقررة في هذا المجال، والتي باتت معروفة، وأبرزها: مشروعا العاصي والليطاني، (مع تحديد خطة عمل واضحة لامتدادات شبكات الري الفرعية)، ومشاريع السدود والبحيرات والبرك الجبلية الواردة في الخطة العشرية للمياه والسدود، واستكمال مشاريع الري الصغيرة والمتوسطة في المناطق لاسيما في الشمال والبقاع والنبطية والجنوب. علماً أن الدراسات الخاصة بغالبية هذه المشاريع جاهزة منذ زمن وكلفة تنفيذها زهيدة نسبياً، لاسيما في بعض المجالات كالبحيرات والبرك الجبلية.

إن المشاريع المائية المطلوبة تمكّن من زيادة الأراضي الزراعية المروية من حوالي 86 ألف هكتار إلى حدود 190 ألف هكتار، أي بزيادة بمعدل 221% على أقل تقدير. كما تضاعف إنتاج الأسمك في المياه الداخلية وتخلق مناطق سياحية جديدة وتنعكس إيجاباً على البيئة.

وفي إطار الاهتمام بمشاريع الري لابد من الالتفات إلى ضرورة ترشيد استخدام مياه الري من خلال اتخاذ بعض الإجراءات أبرزها ما يلي:

- مساعدة المزارع على اختيار زراعات أقل استهلاكاً للمياه، ومنها زراعة الأشجار المثمرة كالكرمة والزيتون، الأمر الذي ينطبق على الإنتاج الحيواني أيضاً..

- إرشاد المزارعين إلى طريقة استخدام الري التكميلي في فصلي الشتاء والربيع.

- الحد من الاستغلال الجائر للثروة المائي الجوفية بمنع الحفر العشوائي للآبار الجوفية.

- تعميم وسائل الري الحديث " التنقيط - الرذاذ " . بما يخفف من هدر المياه وكلفة اليد العاملة والمحروقات.

3- في مجال الإرشاد:

لابد في هذا المجال من توفير مستلزمات الإرشاد والتدريب والتعليم الزراعي، فالإرشاد الزراعي معدوم نسبياً في المصالح الزراعية في المحافظات. هذا الإرشاد الذي يجب أن يتعدى استعمال الأدوية والمبيدات إلى استعمال الأسمدة وأنواع الزراعات الملائمة

للتربة والمناخ، وإلى نوعية النضوب الأكثر مقاومة للأمراض والأكثر عطاءً وملاءمة لأذواق المستهلكين، والأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، إلى التقليم والري الحديثين والجني والتوضيب.. كما يعني الإرشاد توجيه المزارعين إلى أنواع جديدة من الزراعات، كالزراعات العلفية والزراعات الاستوائية، التي تتلائم والتعدد المناخي في لبنان من ناحية، ويسهل تسويقها محلياً وفي الخارج من ناحية أخرى، كما تحديد مساحات بعض الزراعات للحفاظ على أسعار ملائمة لها..

ومن الإجراءات المطلوبة في مجال الإرشاد الزراعي:

- تفعيل مصلحة الأبحاث الزراعية ومراكز الأبحاث الزراعية الموجودة في المناطق للاستفادة من التقنيات للحصول على منتجات وسلالات محسنة وراثياً، ورفع الإنتاجية، عبر توجيه المزارع إلى التكنولوجيا الملائمة والتقنيات الضرورية للنهوض بهذه الإنتاجية، بالتعاون مع التعاونيات الزراعية.

- إنشاء معاهد الإرشاد المتخصص، التي تعنى بإقامة دورات التدريب والإرشاد في مجالات متخصصة: بيطري، شجري، فواكه وخضار، نحل..، فضلاً عن إقامة المشاتل تحت إشراف ورعاية وزارة الزراعة.

- تحفيز المرشدين من خلال إعطائهم بدلات مجزية.

- إقامة مركز للرصد المناخي الزراعي، مهمته التقليل من المخاطر الطبيعية عبر إنذار المزارعين بالأحوال المناخية وتأثيراتها المحتملة على المزروعات والتربة لاتخاذ الاحتياطات المناسبة، مع ضرورة ربط هذا المركز بمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

4- في مجال التمويل:

يشكل النقص المزمن في التسليف الزراعي معاناة حقيقية للمزارعين، الصغار منهم تحديداً. فقليل من كبار المزارعين فقط قادر على الوصول إلى السوق المالية المحلية. ومن أسباب ذلك:

- تفتت الملكية الزراعية.

- وبنية المصارف التجارية، التي لا تتلاءم مع التسليف الزراعي.

- مخاطر الإقراض الزراعي الكثيرة لجهة: عدم القدرة على سداد الديون عند استحقاقها بسبب مخاطر المناخ، ومخاطر أسعار الإنتاج عند التسويق، وغياب أنظمة التأمين ضد الكوارث الطبيعية على المحاصيل.. ولذلك عادة ما يحل المرابون وتجار المدخلات الزراعية مكان بنوك التسليف الزراعي. وقد تصل الفوائد من المرابين إلى أكثر من 150 % في بعض الأحيان ومن تجار المدخلات الزراعية إلى أكثر من 100 % سنوياً. مما يرفع كلفة الإنتاج الزراعي.

من الإجراءات الممكنة في مجال توفير التسليف الزراعي الميسر والطويل الأجل، نؤكد على ما يلي:

أ) تشجيع العمل التعاوني كي تؤدي التعاونيات الزراعية دوراً ادخارياً وتسليفياً، كما سيرد لاحقاً.

ب) العودة إلى إحياء مصرف التسليف الزراعي، مع إعادة النظر بطرق وأدوات التسليف السابقة لضمان استخدام القروض والتسليفات التي يقدمها المصرف في الوجهة الصحيحة.

ج) تشجيع قطاع التأمين كي تغطي خدماته المنتجات والمحاصيل الزراعية، من أجل تقليص المخاطر المرتفعة التي يواجهها المزارع...

د) إنشاء مؤسسة لضمان المخاطر الزراعية، الأمر الذي يسهل على المزارعين الحصول على التسليفات اللازمة..

هـ) تنفيذ مسح شامل للأراضي لإزالة الشبوع، وتعميم عمليات الضم والفرز ومن ثم وضع الخرائط النهائية للملكيات العقارية، باعتبار أن هذه الخطوة عامل أساسي في مساعدة المزارعين للحصول على التسليفات المطلوبة.

و) العمل على تطوير السوق المالية واعتماد مرونة أكبر في نظام البورصة، كمطلب قديم وحيوي لمختلف القطاعات..

5- في مجال التسويق:

يعاني الإنتاج الزراعي من صعوبة في التسويق وارتفاع كلفته. فعملية التسويق تمر بمراحل عدة تتحكم بمعظمها الاحتكارات، وتتمر عبر الكثير من الوسطاء، بحيث لا ينال المزارعون إلا جزءاً بسيطاً من الثمن الذي يؤديه المستهلك النهائي.

إن الخطوة الأولى في تحسين عمليات تسويق المنتجات، تكمن في إنتاج المحاصيل التي تتناسب مع احتياجات وأذواق ومواسم الأسواق. غير أنه لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات لضمان تصريف المنتجات الزراعية، وأبرزها ما يلي:

- اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل في التبادل التجاري مع بقية الدول، وخصوصاً منها تلك التي تفرض رسوماً جمركية عالية على المنتجات اللبنانية المصدرة إليها، أو تضع قيوداً كمية ونوعية على هذه المنتجات، أو توفر الدعم لمدخلات الإنتاج لمنتجاتها المصدرة إلى السوق اللبنانية. وهذا الأمر يفرض إعادة النظر بالجوانب المجحفة من الاتفاقات التجارية واعتماد روزنامة زراعية حمائية، والعمل على أن تكون الاتفاقيات الزراعية متكافئة وعلى أساس من التكامل الاقتصادي، مع تجنب سياسة الأسواق المفتوحة التي تفتح الطريق أمام المنتجات الاغراقية.

- إعطاء التعاونيات الزراعية دوراً رئيسياً لكسر حلقة التسويق الضيقة والمشوهة على الصعيد الداخلي من ناحية ولتجميع وتوضيب وحفظ المنتجات الزراعية والحيوانية من ناحية أخرى، وذلك من ضمن مهام أساسية أخرى لهذه التعاونيات على صعيد تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والتدريب والتمويل.

- التوجه نحو نظام تضامني متكامل بين جميع أطراف عمليتي الإنتاج والتسويق، بما يعني التعاون بين مؤسسات الإنتاج الزراعي والمزارعين وقنوات التسويق وشركات التوضيب والتخزين والنقل، الأمر الذي يضمن نجاح عمليتي الإنتاج والتسويق.

- دعم وتعزيز التصنيع الغذائي كأحد المخارج معضلة التسويق، ولامتصاص فائض الإنتاج الزراعي.

- إنشاء أسواق جملة في جميع المناطق اللبنانية لتوسيع السوق الداخلية، وإقامة المعارض الزراعية السنوية في هذه المناطق وفي الخارج لترويج المنتجات الزراعية.

- دعم تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، والتي تواجه مزاحمة غير مشروعة سواء في السوق الداخلي أو في السوق الخارجي. وهنا لا بد من تخفيض الرسوم المرفئية على التصدير. وكذلك تطوير تجربة "إيدال" وتفعيل مكتب الفاكهة. يشار في هذا الإطار أن معدل الدعم العالمي للزراعة يصل إلى 35 % في كثير من الأحيان.
- إعطاء الأفضلية للمنتجات الزراعية اللبنانية بشكل فعلي في مشتريات الإدارات والمؤسسات العامة المدنية والعسكرية، فضلاً عن تقديم حوافز ضريبية لمراكز التسويق التي تتولى بيع هذه المنتجات.
- مكافحة تهريب المنتجات الزراعية عبر الحدود.

6- على الصعيد المؤسساتاتي:

- تفعيل وتحديث هياكل الإدارات والمؤسسات العامة المعنية بالشأن الزراعي، وإيجاد الأرضية المناسبة للتنسيق المستمر فيما بينها، فضلاً عن تعزيز تواجدها في المناطق الزراعية، ومنها: وزارات الزراعة والاقتصاد والموارد والصحة والمالية ومكتب الفاكهة والحبوب والشمندر السكري ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية. وربما تكون الصيغة الفضلى في هذا المجال إيجاد إطار مرجعي موحد للبرامج الزراعية عبر استعادة وزارة الزراعة المصالح والإدارات الخاصة بالزراعة والتنمية الريفية، كمشاريع الري (في وزارة الموارد)، وإدارة حصر التبغ والتبناك والسجل العقاري (في وزارة المالية)، ومكتب الحبوب والشمندر السكري (في وزارة الاقتصاد)، والتعاونيات الزراعية والإتحاد الوطني للتسليف التعاوني (في وزارة الإسكان).

- إنشاء مصرف للتسليف الزراعي بأموال عامة، يعنى احتياجات الزراعة ويعمل على تطوير وسائل للتمويل تتلاءم مع هذه الحاجات، مع أخذ الضمانات العقارية أو الكفالات الجماعية للقروض الزراعية.

- تطبيق برامج للتنمية الريفية لتحقيق أهداف الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لسكان المناطق الريفية، عملاً بمبدأ الإنماء المتوازن وبما يقلص الفجوة بين الريف والمدينة ويحد من النزوح الداخلي. ولا بد في هذا الإطار من التركيز على المناطق الفقيرة في البقاع والشمال وعلى الشريط المحتل سابقاً في جنوب لبنان، الذي بقي خارج دورة

المشاريع الإنمائية العامة طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي على مدى ثلاثة عقود، لتمكينه من الاندماج بدورة الحياة الاقتصادية واللاحق بالمستوى العام للتنمية.

- إنشاء صندوق لتعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية، تمشياً مع توجهات لجنة الزراعة النيابية، لتنمية الزراعة في لبنان.

- إصلاح وتطوير العمل التعاوني، باعتماد شبكة من التعاونيات المناطقية والمتخصصة متوسطة وكبيرة الحجم، وذلك وفق الشروط التالية:

* أن يشمل نطاق كل تعاونية عدداً من البلديات تغطي قضاء إدارياً كاملاً كحد أقصى، لتخطي مشكلة تشتت القطاع التعاوني وقلة فاعليته.

* أن يتوفر لكل تعاونية رأسمال اجتماعي معتبر، يتم تجميعه من رسوم تأسيس مناسبة يؤديها المنتسبون.

* فتح باب الانتساب أمام المزارعين، وفق نظام خاص يضمن جدية المشاركة.

وتتولى التعاونيات المناطقية المهام التالية:

* توفير إطار داعم لحاضنات العمل الزراعي، على أن يعهد بهذه الأخيرة إلى القطاع الخاص، فيما تمول التعاونيات خدماتها ومشاريعها.

* وتمثل كل تعاونية مناطقية، أيضاً همزة وصل بين المزارع وبقية الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة الزراعية، بما فيها مصرف التسليف الزراعي والمعاهد الإرشادية ومراكز الأبحاث العلمية... ولا يخفى أن هذا الإطار المؤسسي يعزز من مكانة المزارع ودوره ومركزه التفاوضي.

* تأمين المدخلات الزراعية، من بذور ونسوب وأدوية وأسمدة لإعطائها بسعر الكلفة (ثمن البضاعة + كلفة التسويق)، وكذلك المعدات عبر طرق الإيجار التمويلي أو بيعاً بسعر الكلفة.

* تؤمن التعاونية التسليف للمنتسبين إما بتقديم القروض مباشرة، أو عبر ضمان القروض التي تقدمها مؤسسات التسليف الزراعي والمصارف التجارية.

- * ويتم تقديم هذه القروض والتسليفات مقابل ضمانات عقارية أو ضمان جماعي لتعاونيات القرى والبلدات.
- * مساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم عبر تقديم خدمات التخزين والتوضيب أو البيع مباشرة لأطراف ثالثين.
- * تقديم خدمات الإرشاد والتدريب بالتعاون مع وزارة الزراعة ومعاهد ومراكز الإرشاد والأبحاث الزراعية العامة والخاصة...

أما مصادر تمويل التعاونيات فهي:

- * اشتراكات المنتسبين من تعاونيات القرى والبلدات.
- * تخصيص جزء من اعتمادات موازنة وزارة الزراعة، بعد زيادتها لهذه الغاية.
- * تخصيص جزء من مشاعات القرى والأماكن العامة لإقامة منشآت التعاونية.
- * المساعدات العينية والنقدية المقدمة من الدول والمنظمات المعنية بالشأن الزراعي.
- * فرض رسم إغراقي على المنتجات الزراعية المستوردة، والتي يمكن إنتاجها محلياً، يخصص لتمويل موازنة التعاونية..
- تعميم المدارس الزراعية، باعتبارها ركناً أساسياً من أركان زيادة الإنتاجية الزراعية.
- تفعيل البلديات وتعزيز دورها على صعيد الرقابة وإعطاء الرخص وإقامة المسالخ وتنظيم الأسواق والمعارض الزراعية والتحريج وضبط التعديلات على الأحراج وإنشاء البنى التحتية من طرق زراعية وإنارة ومراكز تخزين عامة..فضلاً عن السهر على تطبيق القوانين المرعية الإجراء في المجال الزراعي.
- تفعيل دور الهيئات النقابية والتمثيلية المعنية بالشأن الزراعي، كغرف التجارة والزراعة والصناعة في المناطق واتحادات المزارعين والتعاونيات.
- إيجاد إطار فني لمواكبة الاتفاقيات المعقودة أو المنوي عقدها مع الخارج. ويضم أطراف الإنتاج الزراعي (تعاونيات واتحادات المزارعين) والإدارات الرسمية المعنية.

7- على الصعيد التشريعي:

- انجاز المخطط التوجيهي العام للأراضي اللبنانية، الذي يوفر إطاراً تنظيمياً مناسباً لتطوير القطاعات الإنتاجية وتحسين شروط عملها ، وخصوصاً لجهة:

* تصنيف المناطق بما يتناسب مع متطلبات القطاعات الاقتصادية ولاسيما الزراعة والصناعة والسياحة.

* تحديد المناطق الصناعية الملائمة للتصنيع الزراعي والحيواني.

* وضع مخطط تفصيلي بالمواضع المثلى لإنشاء البحيرات والسدود.

* حماية الأراضي الزراعية من زحف العمران ومنع التعديات على الموارد والثروات الوطنية أو إساءة استخدامها.

- إعادة النظر بالقوانين والتشريعات ذات الصلة من أجل تشجيع الاستثمارات في المناطق الزراعية، وخصوصاً في مجال التصنيع الغذائي..

- الإسراع في إنجاز طلبات الضم والفرز في القرى والبلدات، وذلك عبر زيادة الإعتمادات السنوية المخصصة للمديرية التنظيم المدني.

- إعفاء الملاكين المزارعين من رسوم التسجيل العقاري لفترة محددة (3 إلى 5 سنوات) من أجل إفساح المجال أمامهم لتثبيت ملكيتهم وإجراء عمليات حصر الإرث والانتقال والضم والفرز.

- إعادة النظر بالاتفاقيات الزراعية المعقودة لجهة تعديل الروزنامة الزراعية بما لا يضر بالمواسم اللبنانية من ناحية ويسمح للمنتجات اللبنانية بالدخول إلى الأسواق بعيداً عن القيود الكمية والنوعية، وعلى قاعدة المعاملة بالمثل.

- تحديد تعرفه اقتصادية وشعبية لمياه المشروعات التي أعيد تأهيلها لتسهيل عملية الجباية.

- وضع قانون مزارعة ينظم علاقة الأطراف الزراعيين فيما بينهم، لاسيما مالكي الأرض بمستثمريها، وكذلك علاقة التعاونيات مع الشركات والمزارعين والحاضنات، كما علاقة

كل هؤلاء مع وزارة الزراعة. ويفرض هذا القانون أيضاً نوعاً من الدورات الزراعية المناسبة لكل نوع من التربة، حفاظاً على خصوبتها وتحسين إنتاجها كمّاً ونوعاً وتخفيض كلفتها.

- وضع التشريعات المشجعة على نقل التقنيات الزراعية وتوطينها، ولاسيما في مجالات التصنيع الغذائي للزراعات القائمة والجديدة: كالبندورة والذرة ودوار الشمس والزيتون والمشمش والقطن والبطاطا والقمح، بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية كالحليب والدواجن والأسماك والعسل والمواشي.

- وضع النصوص القانونية الكفيلة بإخضاع جميع العاملين في الزراعة والإنتاج الحيواني لأحكام قانون الضمان الصحي والاجتماعي، وذلك انسجاماً مع توجهات لجنة الزراعة النيابية لتنمية الزراعة في لبنان، والتي نصت على إدخال بقية الفئات العاملة في القطاع الزراعي (الإجراء المؤقتين والموسميين وغير المرتبطين بصاحب عمل معين أو من أصحاب المشاريع الزراعية) في الضمان الصحي، ومع أحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، التي نصت على وجوب توفير تنظيم قانوني لعمل العمال الزراعيين على اختلافهم وتوفير التقديرات الاجتماعية لهم.

- وضع تشريعات بالتقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع الزراعية، ووضع الحوافز لاستخدام زراعات صديقة للبيئة، وتنظيم استهلاك المياه في قطاع الزراعة، بفرض رسوم على الاستهلاك.

- وضع عدد من الخطط والبرامج المتخصصة التي تتناول على سبيل المثال مكافحة تدهور التربة ومكافحة الآفات، وذلك ضمن استراتيجية التنمية الزراعية المعدة من قبل وزارة الزراعة (2005-2009).

- بشكل عام لابد من مراجعة وتحديث جملة القوانين التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التنمية الزراعية والريفية من قريب أو بعيد. ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة باستخدام المياه السطحية والجوفية، قوانين الغابات والمحميات، قوانين انتقال واستخدامات الأراضي الزراعية، قوانين التجارة بالمنتجات والمدخلات الزراعية، قوانين الصيد بمختلف أنواعه، قوانين التسويق المحلي والتخزين، قوانين المواصفات والجودة...